الثورة
الخميس 24 ذو القعدة 1433هـ 11 أكتوبر 2012م العدد (17494)

في دراسة علمية لضوابط الحفاظ على ذاكرة اليمن الحضارية

الحلقة الأولى

الدكتور أمين الحذيفي يشرح صور الحماية الجنائية للآثار في التشريع ومقارنتها بأحكام قانون الآثار العربي الموحد

الاعتداء والتجاوز أو الاستيلاء على الآثار والمواقع الأثرية جريمة جنائية

متابعة/ صادق هزبر

في كل بلدان العالم هناك تشريعات وقوانين تحافظ وتجرم المتهمين بسرقة وتهريب الآثار والمقتنيات الأثرية ولذلك البنش أو التنقيب غير المرخص للمواقع الأثرية أو تهريب المخطوطات، بل قد تصل مثل هذه الجرائم إلى السجن المؤبد للأشخاص أو الجماعات أو العصابات التي تعمل على طمس ذاكرة اليمن الحضارية وهوية اليمن التاريخية أما قانون الآثار اليمني الحالي فهو أهم وسيلة لتشجيع مهربي الآثار، كما أن القانون الجديد حبيس الإدراج ولعلنا هنا ننشر هذه الدراسة العلمية للدكتور أمين الحذيفي أستاذ القانون الجنائي بجامعة الحديدة والتي تبين صورة الحماية الجنائية للآثار في التشريع اليمني ومقارنتها مع أحكام قانون الآثار العربي الموحد.

سرقة الآثار جريمة جنائية دولية وعائداتها من مصادر غسيل الأموال

يقول الدكتور أمين الحذيفي: يرتبط مفهوم السياسة التشريعية الجنائية باحتياجات المجتمع لذلك اتجهت السياسة التشريعية في معظم دول العالم إلى حماية الآثار عن طريق تحريم الاعتداء عليها أو تشويهها والاستيلاء عليها فأصبح القانون الجنائي يعني الكثير من الأحكام المتعلقة بالآثار وهو ما كان له صدى واستجابة لتطور علم الآثار.

وبالرغم من أن الدراسات والأبحاث التي عنيت بموضوع الآثار كثيرة ومتشعبة في جوانبها العلمية والفنية، إلا أن الجانب الجنائي لهذا الموضوع لم يلق اهتماما كافيا فظل بكرا لم يشبعه الباحثون بعد دراسة وتمحيص ومن ثم فإن جوانب كثيرة منه لا زالت غامضة ومجهولة تحتاج إلى من يسبر أغوارها ويرتاد مجاهلها.

وتتضاعف أهمية موضوع الحماية الجنائية للآثار فالأهمية هنا إضافة إلى الأهمية التقليدية – المادية– تبرز أهمية استثنائية – معنوية– للآثار يجعلها تستاهل أن تكون محلا لمصلحة جديرة بالحماية الجنائية «١» كونها تمثل الرصيد الدائم من التجارب والخبرات والمواقف التي تعطي الإنسان القدرة على أن يواجه الحاضر ويتصور المستقبل باعتبارها من أهم مكونات الذاكرة الممتدة إلى أعمق جذورها.

ولذلك فإن تهريب أو سرقة الآثار وسقوطها أو تدميرها يعني انقطاع جزء من تاريخنا ومحو شيء من ذاكرتنا لن نعوضه أبدا، فقيمة الآثار لا تقف عند متعة مشاهدة المكان فحسب ولكنها تعني استعادة تاريخ فإذا سقط المكان أو توارى سقطت معه رموز التاريخ وضاعت ذاكرة الأمة، فآثار الحضارات اليمنية القديمة سبأ «٢» ومعين وحمير وقتبان وحضرموت تمثل حضارة وتاريخ العرب أجمعين، وبالتالي فإن ضياع شيء من ذلك يعد ضياعا لجزء من الحضارة الإسلامية والعربية بل من تراث الإنسانية عموما لن نعوضه أبدا.

وإذا أردنا تقدير جسامة جرائم الآثار من وجهة النظر المتعلقة بالشخص وخطورته الإجرامية فإنها تمثل درجة خطورة دنيا بالنسبة للجرائم الأخرى العادية بينما من وجهة النظر الموضوعية وما يترتب على تلك الجرائم من نتائج فإنها تمثل درجة خطورة قصوى ليس على الصعيد الوطني فحسب بل على الصعيد الدولي ككل كون الآثار تمثل إرثا إنسانيا للبشرية جمعاء فهي تعتبر من الجرائم الدولية العابرة للحدود يهدف منفذوها للحصول على عائدات إجرامية ممثلة مصدرا من مصادر غسل الأموال للعصابات المنظمة وما فيا الفساد والجماعات الإرهابية مما يعني ضرورة التصدي لهذه الجرائم بنصوص عقابية تتضمن شدة الردع «٣».

أهمية الدراسة

١– تعالج هذه الدراسة موضوعا لا يزال بكرا حيث لوحظ ندرة الدراسات والبحوث في هذا الموضوع ليس على الصعيد اليمني فحسب وإنما على الصعيدين العربي والإسلامي أيضا إن لم نقل والعالمي ككل وقد يكون لحداثة قوانين حماية الآثار سبب في ذلك.

٢– إن تناول صور الحماية الجنائية للآثار بالدراسة يساعد في الوصول إلى التفسير الأقرب للصحة للنصوص التي وضعت لحماية الآثار– استثناء من نصوص قانون العقوبات– مما يساعد على تطبيق هذه النصوص على وجهها الصحيح– وبما يحقق مقاصد الشرع.

أهداف الدراسة:

١– بيان مدى كفاية أو قصور الحماية الجنائية للآثار فإن كانت كافية فيه ونعمت وحسب هذه الدراسة توضيح ذلك وإن كانت الأخرى فإن هذه الدراسة تجتهد في كشف هذا القصور وفي تحديد كيفية معالجته.

٢– دراسة الأحكام الخاصة بكل جريمة على حدة لمعرفة الاستثناءات التي أفردها المشرع الجنائي بغية إضفاء المزيد من الحماية الجنائية للآثار خروجا عن القواعد العامة المعمول بها في القانون العام.

٣– زيادة الوعي والادراك لمفهوم هذه الجرائم التي لا زالت غربية وغير مفهومة لدى الكثير من عامة الناس، فالجانب الجنائي في مجال دراسة الآثار يمثل الجزء المفقود مما أدى إلى أن يعيش الناس مع الآثار بعيدون عن التجريم وكما لو أنهم يتعاملون مع ممتلكات خاصة وليست ملكا عاما للدولة.

فضلا عن أن ما تعرضت له الآثار اليمنية خصوصا وما زالت تتعرض له الآثار العربية والإسلامية عموما من استنزاف وتغريب وتهويد يزيد من حيوية هذه الدراسة.

مدير متحف الاتصالات لـ(الثورة) السياحي:

تسرب مياه الحمامات يتلف بعض محتويات المتحف والأجهزة النحاسية تتآكل!!

المتحف تخليد لتاريخ الاتصالات باليمن والأجيال لن ترحم طمس تاريخها

قال المهندس ياسين محمد الهلالي مدير متحف الاتصالات أن الإهمال الذي تعرض له متحف الاتصالات قد يعرضه إلى الاندثار وطمس تاريخ أجيال شعب يجب أن يحافظ على عنوان حضارته ويحمي تاريخه مثلما صمد لحماية ثورته ووحدته أمام مختلف العواصف خلال الفترة الماضية.

وأشار في لقاء أجرته معه الـ«الثورة السياحي» إلى جملة من الصعوبات يتعرض لها المتحف سواء من حيث المبنى أو المكان المخصص له الذي هو عبارة عن بدروم تحت الأرض أو ما نجم عن ذلك مثل تسرب مياه الحمامات وإتلاف بعض محتوياته وتصدى الأجهزة النحاسية عند تعرضها إلى الأتربة والهواء إلى جانب استمرار توقف خطة الحفاظ عليه وتطويره اثر أزمة ٢٠١١م حيث إن استمرار هذا التوقف أصبح غير مبرر وسيؤدي إلى اندثار محتويات المتحف.

حول ذالك ، بالإضافة إلى قضايا أخرى نتابع إجاباته من خلال الحوار التالي.

لقاء/ محمد دماج

تخليد تاريخ الاتصالات

× كيف بدأت فكرة تأسيس هذا المتحف العلمي؟

– في عام ١٨٧٠م وبحكم الموقع الجغرافي للوطن اليمني اختيرت مدينة عدن لتكون همزة وصل بين الشرق والغرب في أول وسيلة علميه في مجال الاتصالات الدولية، ونظراً لهذا الدور الريادي والتاريخي في مجال الاتصالات الدولية، ومن خلال عملي في ورشة المبرقات في شركة البرق واللاسلكي في عام ١٩٦٥م ، قمت بتجميع عدد ضخم من الأجهزة والوثائق، وفكرت حينها بأهمية توثيق هذا التاريخ والحفاظ عليه، واستمر هذا العمل ثلاثون عاماً.

وفي عام١٩٩٦م بدأت في تأسيس أول متحف علمي في المنطقة تخليداً لتاريخ مدينة عدن في مجال الاتصالات الذي استمر قرن من الزمن . ويحتوي المتحف على أهم الأجهزة القديمة والتي لا تقدر بثمن وبعض الوثائق الهامة. إلا انه للأسف لم يحظى هذا المتحف بأي اهتمام من الوزارة أو تطويره، بل انه تم إغلاقه عام٢٠٠٨م من قبل المدير السابق لمدينة عدن، وتحويل بعض أقسامه إلى مستودع للخردة ..

في عام ٢٠٠٤م قدمت مقترح للأخ عبدالملك المعلمي الوزير السابق للاتصالات بتأسيس متحف أخر في العاصمة صنعاء، وكان الرد سريعا ووفروا كل الإمكانات لتجهيزه لقد أبقيت الأجهزة كما هي في عدن ، ولم أنقل إلى العاصمة صنعاء سوى الفائض من الأجهزة الشبيه وأضافت عدد ضخم من الأجهزة الموجودة في مستودعات العاصمة صنعاء والخاصة بالاتصالات لقد أسست أضخم متحف على مستوى الشرق الأوسط في العاصمة صنعاء وبذلت جهد كبير لانجاز هذا العمل وكانت سعادتي هو الإعجاب الكبير بهذا العمل والذي وصفة كل الزوار أنه أكثر من رائع وانه فخر اليمن.

تقسيم رائع

–هل يمكن إعطائنا فكرة عن مكونات المتحف وكيف تم تقسيمه؟

× إن روعة هذا العمل العظيم يكمن من خلال الإخراج الجيد وتقسيم المتحف على شكل أجنحة وذالك على النحو التالي؟

– فالجناح الأول عرض لعدد من الخرائط القديمة والتي توضح مسار الكابلات البحرية من خليج عدن وحتى قناة السويس ، وكذا خريطة كبيرة توضح ربط الشرق بالغرب بواسطة مدينة عدن.

والجناح الثاني عرض بعض الصور لرواد الاتصالات في العالم وكذا صور أخرى تخص الاتصالات ، كما يوجد في هذا الجناح مبرقات صغيرة استخدمت من قبل الإمام، وأشياء أخرى أيضاً.

والجناح الثالث يعتبر الأضخم في عرضه لأهم الأجهزة التاريخية لتطوير الاتصالات في استلام التلغراف . والبداية كانت جهاز جلفانومتر (جهاز ضوئي) استخدم عام١٨٥٨م، أجهزة مسجلات السيفون استخدمت عام ١٨٦٧م، صناديق الخط المزدوج للتلغراف استخدمت عام١٨٧٩مبرقات مباشرة، خرامة شريط وأجهزة أخرى استخدمت في بداية القرن العشرين .كما يوجد في الجناح عدد من المبرقات الإلكترونية وهي أخر أجهزه قبل دخول الإنترنت في اليمن، كما توجد المحطة الساحلية للتواصل مع البواخر، والجناح الرابع هواتف، بدلات قديمة، فاكس قديم، وأجهزة أخرى، كذلك محطات أرضية، والجناح الخامس جناح ضخم يحتوي على تاريخ الطوابع لمختلف المراحل التاريخية في اليمن. ملكية، استعمار، يمن شمالي، يمن جنوبي، دولة الوحدة ومعدات أخرى خاصة بالبريد.

خطة توقفت

– سمعنا عن خطة كان الوزير السابق قد وافق عليها .. إلى أين وصلت؟

– تم الاتفاق مع الأخ كمال الجبري الوزير السابق على تطوير المتحفين في كل من صنعاء وعدن ، وإدخال عدد من التعديلات في المتحفين وكذا توثيق تاريخ الاتصالات والطوابع في كتابين وكانت عبارة عن بناء مبنى جديد للمتحف في العاصمة يليق بتاريخ الاتصالات خاصة وان المبنى الحالي تحت الأرض (بدروم) لا يصلح من حيث التهوية والرطوبة فيه أي أن المبنى لا يصلح أن يكون متحف علمي يحتوي على أجهزة وترميم أول مبنى للاتصالات على مستوى الشرق الأوسط في مدينة عدن وتحويله إلى متحف وفتح أقسام جديدة لطلاب المدارس المراحل الأولى

ووضع الأجهزة في مواقع توحي لزائر وكأنه يعيش المرحلة التاريخية للجهاز وبناء نصب تذكاري فوق الكابلات البحرية داخل البحر تخليداً لمدينة عدن في ربط الشرق بالغرب في مجال الاتصالات الدولية ولمدة قرن من الزمن وكذا تخليداً للإنسان بشكل عام في تحمله مشقات العمل داخل البحر وهو يطوق العالم بكابلات بحرية والانتهاء من إعداد كتاب تاريخ الاتصالات في اليمن وأيضاً الانتهاء من إعداد كتاب تاريخ الطوابع في اليمن والتنسيق مع السفارة البريطانية لانجاز بعض الأعمال نضراً لوجود جزء من تاريخ المملكة المتحدة في المتحفين وكنا قد بدأنا الخطوات الأولى ولكن توقف تنفيذ هذه الخطة بسبب الأوضاع التي مرات بها اليمن نرجو من الأخ احمد عبيد بن دغر الوزير الجديد أن يأخذ بعين الاعتبار أهمية انجاز هذه الخط.

وضع لا بد أن يتغير

× ولكن كما شاهدنا المتحف في صنعاء بقدر ما هو رائع إلا أنه أيل إلى الاندثار؟

نعم المتحف يشغل الدور الأرضي (بدروم)لمبنى يتكون من أربعة ادوار

والحمامات بدأت تتسرب إلى المتحف وأتلفت عدد من الطوابع وذلك عندما كان المتحف مغلق أثنا الأزمة وفتح منفذين من داخل المتحف خاص بالسلم الكهربائي(اسنسير) تسبب دخول الرياح والأتربة، وظهور الصدى من على الأجهزة النحاسية.

إنقاذ المتحف

× ولماذا لا يتم إنقاذ ما تبقى؟

– لقد أشعرت الأخ الوزير بهذه الوضعية وكذا أشعرته بأنني أغلقت المتحف حتى لا يستاء الزوار من هذه الوضعية وما زالت منتظر رد فعل الوزير حيث وإن المتحف يأتي تحت مسؤوليته فقد كان المتحف بمستوى جيد حتى أنه في عام ٢٠٠٨م وخلال خمسة شهور فقط زار المتحف ١٨٧٦ طالب وطالبة،فضلاً عن الزوار من الدول الشقيقة والصديقة.

× وأخيرا ماذا تريد أن تقول للجهات المسؤولة عن المتحف؟

– في الختام أرجو من شرفاء الوطن زيارة المتحف في مدينة التكنولوجيا وأن يحموا هذا التاريخ من الاندثار كل حسب موقعة، فالأجيال لن ترحم طمس تاريخها التاريخ عنوان حضارة وازدهار وكل شعب يحمي تاريخه.

لا مبرر الآن للاستمرار توقف خطة تطوير المتحف والحفاظ عليه